47 | 20 أيلول - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

لمن هي المياه على أية حال:
كيف أضحى العنف السياسي والفساد التحدي الوجودي للعراق

هل يختلط النفط بالماء؟:
خلق الفرص للتعاون العراقي التركي

كبير الجواسيس الذي أصبح وزيراً للخارجية
قد يعيد رسم سياسة تركيا الخارجية حيال العراق

www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123
Head@hewariraq. com

لمن هي المياه على أية حال: كيف أضحى العنف السياسي والفساد التحدي الوجودي للعراق

الكاتبان:

نتاشا هول

زميل أول، برنامج الشرق الأوسط

حسام صبحي

عضو مؤسس للمرصد الأخضر العراقي

المصدر:

مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS

https://www.csis.org/analysis/whose-water-it-anyway-how-political-violence-and-corruption-has-become-iraqs-existential

التاريخ:

12 أيلول 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

في حين قطعت السدود التي أنشأت على منبع نهر الفرات تدفق المياه إلى العراق، إلا أن العقبات التي تحول دون إدارة المياه على نحو أفضل هي التي تستنزف قدرة العراق على الانتقال إلى مسار أكثر استدامة. وقد أفاد ديوان الرقابة المالية الاتحادي في عام 2018 أن مايقرب من 2000 بحيرة غير مرخصة قد أنشأت في العراق بين عامي 2014 و 2017 لأغراض الري وتربية الأسماك. وقد أشار وزير الموارد المائية الحالي عون ذياب إلى أن عدد البحيرات غير الشرعية تضاعف ليصل إلى 5000 منذ ذلك الحين. وفي الوقت الذي تحدد فيه الحكومة حداً أقصى قدره 330 مليون متر مكعب من المياه لاستعمالها سنوياً في مزارع الأسماك، إلا أنه يقدر أن مزارعي الأسماك العراقيين يستعملون 2 مليار متر مكعب من المياه سنوياً- وهو مبلغ يعادل ضعف إجمالي موازنة المياه السنوية في الأردن المجاورة. ومع وجود أحد أسرع معدلات النمو السكاني في المنطقة، وعلى النقيض من ذلك، انحسار المياه المتجددة لكل شخص، سيحتاج العراق إلى الدفاع عن أمنه المائي. يجب على الحكومة العراقية توفير احتياجات عدد السكان الذي سيتضاعف تقريباً بحلول عام 2050، الأمر الذي يزيد الضغط على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تماماً كما تندرج البلاد في فئة ندرة المياه حيث يقل نصيب الفرد من المياه المتجددة عن 1000 متر مكعب سنوياً.

كانت بحيرة الحبانية في العراق ذات يوم منتجعاً ساحراً. تحيط بها الفنادق والأكواخ والحدائق، وقد اجتذبت المشاهير المحليين والعالميين لسنوات بعد انشاءها في عام 1981. وكانت المنطقة غنية بالمياه لدرجة أن بحيرة الرزازة قد أنشأت في سبعينيات القرن الفائت في سبيل استيعاب فيضان بحيرة الحبانية. بيد أن كلتا البحريتين تقلصتا بنحو مفاجئ. ومع ذلك، وحتى مع تناثر الأسماك الميتة على شواطئها الآخذة بالاتساع، تظهر شبكة من مزارع الأسماك غير المرخصة والأراضي الزراعية المروية حديثاً في مكان قريب. أن تحدي القوى التي تقوم بتحويل مياه البحيرات ليس بالأمر الصعب فحسب، بل ومحفوف بالمخاطر، حتى بالنسبة للحكومة العراقية.

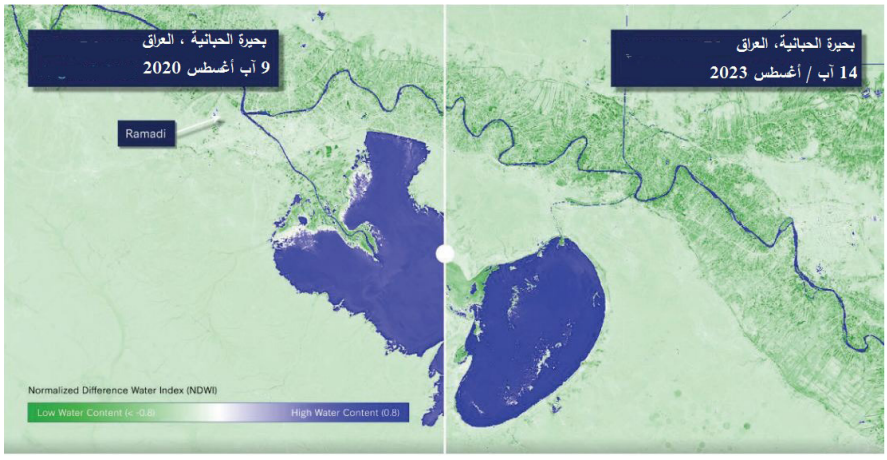

إذ تقوم الجماعات والقوى السياسية المتنفذة بتوجيه مياه البحيرات لمشاريعها الخاصة. أفعالهم غير قانونية وغير مستدامة. وتُظهر صور الأقمار الصناعية تقلصاً لبحيرة الحبانية في السنوات الأخيرة وتوسع المناطق الزراعية القريبة منها. كما تُظهر صور الأقمار الصناعية الموضحة في أعلاه انحساراً كبيراً في حجم المياه جرّاء انخفاض تدفق المياه من نهر الفرات والتبخر وتوسيع المساحات الزراعية باستعمال مؤشر اختلاف المياه الطبيعي NDWI لبحيرة الحبانية، اعتباراً من 9 آب / أغسطس)

IRAQ COPY

اليسار) 2020 حتى 14 آب أغسطس (اليمين). يستعمل مؤشر اختلاف المياه الطبيعي قياسات الطول الموجي للأشعة القريبة من تحت الحمراء والأشعة تحت الحمراء لتحديد التغيرات في محتوى المياه السطحية ومراقبتها. وتُظهر الصورة في أدناه زيادة كبيرة في المساحة الزراعية في القسم الشمالي الغربي السابق من البحيرة باستعمال مؤشر اختلاف الغطاء النباتي NDVI للمدة من 2 آذار / مارس 2020 (الصورة إلى اليسار) إلى 22 آذار / مارس 2023 (الصورة إلى اليمين).

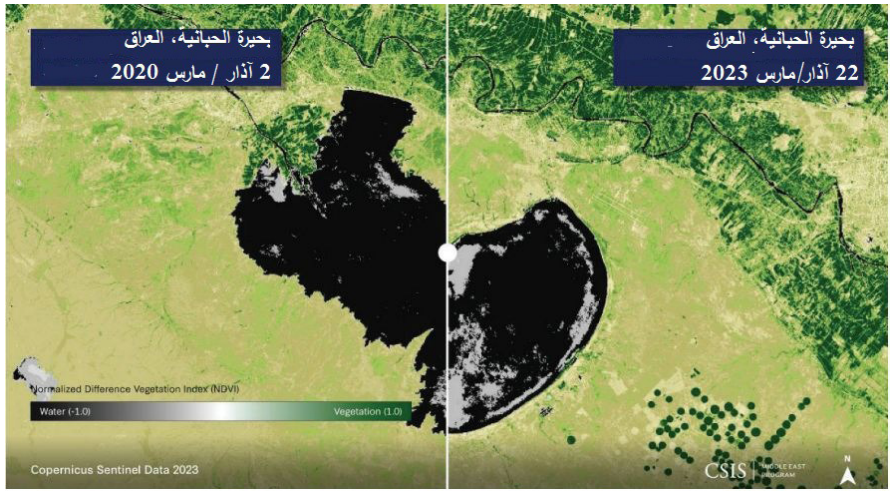

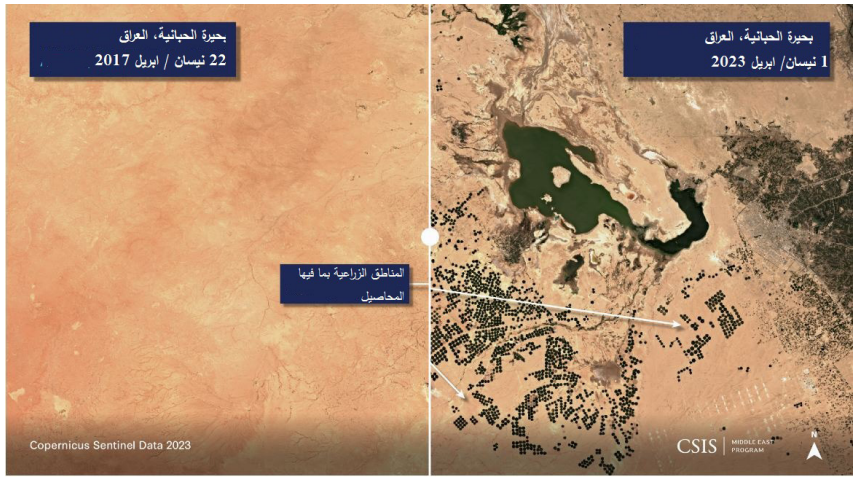

يستعمل مؤشر اختلاف الغطاء النباتي الضوء المرئي والقريب من الأشعة تحت الحمراء المنعكس عن النباتات. وفي حين قطعت السدود التي أنشأت على منبع نهر الفرات تدفق المياه إلى العراق، إلا أن العقبات التي تحول دون إدارة المياه على نحو أفضل هي التي تستنزف قدرة العراق على الانتقال إلى مسار أكثر استدامة. وقد أفاد ديوان الرقابة المالية الاتحادي في عام 2018 أن مايقرب من 2000 بحيرة غير مرخصة قد أنشأت في العراق بين عامي 2014 و 2017 لأغراض الري وتربية الأسماك. وقد أشار وزير الموارد المائية الحالي عون ذياب إلى أن عدد البحيرات غير الشرعية تضاعف ليصل إلى 5000 منذ ذلك الحين. وفي الوقت الذي تحدد فيه الحكومة حداً أقصى قدره 330 مليون متر مكعب من المياه لاستعمالها سنوياً في مزارع الأسماك، إلا أنه يقدر أن مزارعي الأسماك العراقيين يستعملون 2 مليار متر مكعب من المياه سنوياً- وهو مبلغ يعادل ضعف إجمالي موازنة المياه السنوية في الأردن المجاورة.

ولمعالجة هذه المشكلة أطلقت الحكومة العراقية هذا العام حملة لإغلاق مزارع الأسماك غير القانونية في محافظات بغداد والبصرة ونينوى. وكانت الحملة ناجحة لكن على نحو محدود فحسب. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد أدت إلى تجفيف أكثر من 2900 بحيرة غير مسجلة، إلا أن الجماعات المسلحة ضمنت أن المناطق التي تسيطر عليها في محافظتي كربلاء والنجف ظلت بمنأى عن القمع.

وفي الوقت نفسه أدى التوسع الهائل للعتبة العباسية المقدسة في كربلاء إلى استنزاف إمدادات المياه القريبة من بحيرة الرزازة. وتُظهر صور الأقمار الصناعية لبحيرة الرزازة بتاريخ 22 ابريل / نيسان (الصورة الى اليسار) و 1 نيسان / ابريل (الصورة إلى اليمين) زيادة كبيرة في المناطق الزراعية غرب البحيرة وجنوبها (يُنظر أعـلاه). وقد تطورت العديد من مؤسسات العتبة لتغذو تكتلات قوية، مدعومة بالتبرعات والإعانات من دائرة الأوقاف الشيعية، والإعفاء من الضرائب. وتدير إحدى المؤسسات في كربلاء مزارع أسماك واسعة النطاق إلى جانب مستشفياتها ومدارسها المعروفة. وان الأضرحة بالأساس تستفيد من المياه الجوفية الموجودة في صحاري النجف. وتقوم الهيأة المشرفة على العتبة العباسية المقدسة

IRAQ COPY

بزراعة 400 هكتار من القمح في الصحراء. وقد ساعد نشاطها في انحسار منسوب المياه المحلي بمقدار 12 إلى 15 متراً في موسم واحد.

وتعد المساءلة عن موارد المياه العذبة المتضائلة في العراق قضية ملحة بيد أن التطورات الأخيرة في البلاد قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة. وفي أواخر العام الماضي أمرت الحكومة بقيادة رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني، بإنشاء شركة عامة. ان عمليات «شركة المهندس العامة للمقاولات الإنشائية والهندسية والميكانيكية والزراعية والصناعية» غير شفافة ويمكنها الحصول على عقود حكومية لمشاريع زراعية من دون عملية مناقصة تنافسية.

وأطلقت الشركة مشروعها الأول في 21 آذار / مارس: زراعة مليون شجرة في مساحة تبلغ حوالي 2000 ميل مربع في محافظة المثنى. وفيما تكافح المنطقة بالفعل لتوفير المياه لسكانها الحاليين، ويشعر الناشطون البيئيون بالقلق من أن مثل هذه المشاريع يمكن أن تزيد من تدهور الأمن المائي في البلاد. هذه المخاوف لها مايبررها. وستُعفى الشركة من دفع تكاليف المياه والكهرباء والوقود والضرائب، فيما ستتحمل الحكومة العراقية المخاطر كافة.

ولايستطيع السياسيون إعطاء الأولوية لمستقبل العراق من دون أن تتمحور المساءلة حول مصالح مواطنيه. إن الفساد المستشري الذي تمثله شركة المهندس لايؤثر فقط على الموازنات المالية، بل ويؤدي أيضاً إلى تقليص موازنة المياه في البلاد وتدهور أراضيها. إن القوة الاقتصادية والسياسية المتصاعدة للجماعات العراقية التي لها علاقات مع جماعات طائفية كثيرة لها أجندات منفصلة تزيد من تعقيد المشكلة بمجملها.

ان كسر دائرة العنف السياسي والفساد لن يكون بالمهمة السهلة. فالجماعات المنغمسة في الأعمال التجارية كثيفة الاستهلاك للمياه أو التي تستمد الأموال من حماية هذه الشركات، استهدفت بلا رحمة السياسيين والناشطين المدنيين لمجرد لفت الانتباه إلى قضايا المياه في العراق. ان تحفيز مستعملي المياه الثقيلة على تبني ممارسات تربية الاسماك المستدامة والزراعة المتجددة هو أحد الاحتمالات، بيد أن الأمر ينطوي على صعوبة عندما يعطي السياسيون وأصحاب المصلحة الآخرون

الأولوية للمكاسب قصيرة المدى على حساب مستقبل البلاد على المدى الطويل. لاينبغي لبعض جوانب إدارة المياه، مثل معالجة مياه الصرف الصحي، أن تشكل تهديداً لمستعملي المياه، بل تقدم خيارات للتعاون. يحتاج صنّاع السياسات والجهات المانحة إلى فرز ماهو أكثر جدوى من الناحية السياسية عبر تحديد اصحاب المصلحة لكل سياسة وبرنامج. ومع وجود أحد أسرع معدلات النمو السكاني في المنطقة، وعلى النقيض من ذلك، انحسار المياه المتجددة لكل شخص، سيحتاج العراق إلى الدفاع عن أمنه المائي. وكما يوضح الرسم البياني في أدناه، يجب على الحكومة العراقية توفير احتياجات عدد السكان الذي سيتضاعف تقريباً بحلول عام 2050، الأمر الذي يزيد الضغط على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تماماً كما تندرج البلاد في فئة ندرة المياه حيث يقل نصيب الفرد من المياه المتجددة عن 1000 متر مكعب سنوياً.

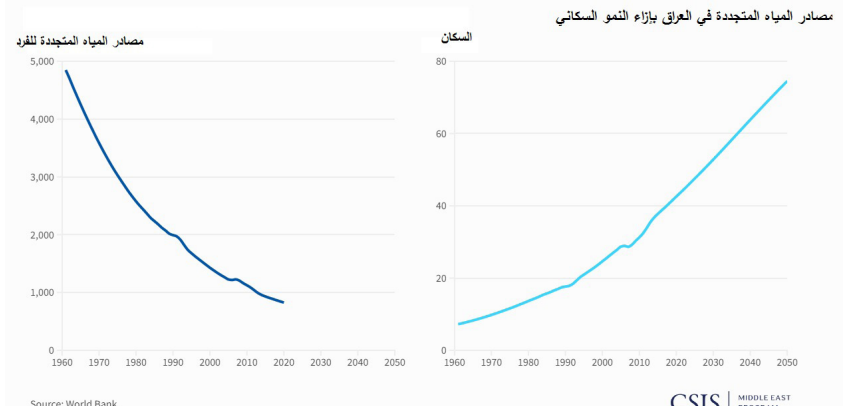

هل يختلط النفط بالماء؟: خلق الفرص للتعاون العراقي التركي

الكاتب:

عمر النداوي

محلل مختص بالشرق الأوسط مع التركيز على الشؤون السياسية والأمنية وشؤون الطاقة العراقية. يعمل مدير برنامج في مركز تمكين السلام في العراق، ومحاضر زائر في التاريخ والسياسة العراقية في معهد الخدمة الخارجية.

المصدر:

مؤسسة الشرق الأوسط

https://www.mei.edu/publications/can-oil-and-water-mix-creating-opportunities-iraq-turkey-cooperation

التاريخ:

31 اب 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

تسعى كل من بغداد واربيل الى استئناف صادرات النفط من كركوك ومن إقليم كردستان عن طريق أنبوب النفط العراقي التركي. فقد توقفت هذه الصادرات منذ شهر اذار الماضي عندما فاز العراق بقضية التحكيم امام غرفة التجارة الدولية بالضد من تركيا بسبب سماحها لتصدير النفط من كردستان بشكل احادي من دون موافقة بغداد. من المفارقات التي افرزتها خطوة تركيا بتمديد ايقاف الصادرات العراقية (سواء الفيدرالية او من إقليم كردستان) هي توحيد مصالح أربيل وبغداد للمرة الأولى منذ زمن طويل حيث تحتاج كل من بغداد واربيل الى ان يصل النفط الشمالي الى الأسواق العالمية. هنالك بعض المصاعب التي يتوقع تناميها في الوقت الذي تحاول فيه أربيل وبغداد دمج قطاعيهما النفطيين بشكل أكبر لكن حكومة المركز والاقليم لديهما القدرة على التكيف مع الحظر التركي المستمر للتصدير وعوائد هذا الاندماج قد تعود بنفع كبير على الطرفين. بإمكان بغداد واربيل تحويل النفط من قضية يحتاج العراق فيها الى انقرة الى ورقة مساومة يضغط بها على تركيا. وبالإمكان تقديم نفط بسعر مخفض الى تركيا إذا ما قامت الأخيرة بالقيام بالمثل من ناحية وضع شروط معقولة تتعلق باستخدام أنبوب النفط العراقي التركي وابداء تركيا تعاونا اكبر في مجال حل ازمة العراق المائية.

IRAQ COPY

شهد الأسبوع الماضي عاصفة من النشاط الدبلوماسي بين بغداد وانقرة. وجاء على سلم أولويات المحادثات التي جرت في أربيل وانقرة وبغداد بشكل متزامن تقريبا قضايا صادرات النفط ووجود حزب العمال الكردستاني في العراق وأزمة المياه العراقية.

جاءت زيارة وزيري الخارجية والطاقة التركيين الى العراق وزيارة وزير النفط العراقي الى تركيا في اطار التحضيرات لزيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى العراق, والتي تعتقد المصادر العراقية بانها قد تجري في شهر أيلول, للاتفاق على صيغة للمضي الى الامام بما يتعلق بالقضايا الشائكة المذكورة انفاً. الا ان مخرجات هذه اللقاءات لم ترتق الى مستوى التوقعات, حيث لم تطرح التصريحات الرسمية أي أفكار جديدة أكثر من إعادة تكرار المواقف السابقة والمطالب والتعبير عن الامل. لكن هناك فرصة امام العراق لحلحة الأمور وتحسين موقفه التفاوضي على الأقل في مجال تصدير النفط, وربما أكثر من ذلك.

ما هي الأمور التي تقف على المحك بالنسبة للعراق وتركيا؟

أولا, تسعى كل من بغداد واربيل الى استئناف صادرات النفط من كركوك ومن إقليم كردستان عن طريق أنبوب النفط العراقي التركي. فقد توقفت هذه الصادرات منذ شهر اذار الماضي عندما فاز العراق بقضية التحكيم امام غرفة التجارة الدولية بالضد من تركيا بسبب سماحها لتصدير النفط من كردستان بشكل احادي من دون موافقة بغداد. ان خسارة 450 ألف برميل يوميا من الصادرات لمدة خمسة أشهر كلف بغداد واربيل حوالي خمس مليارات دولار كإجمالي عوائد مالية غير متحقق. هذه الأموال ضرورية لسد احتياجات العراق الواردة في موازنة البلاد لعام 2023 والتي بلغت 150 مليار دولار وللسيطرة على العجز المرهق والبالغ 48 مليار دولار. اما خسائر تركيا المباشرة فهي اقل بكثير, وتقدر بحوالي مليونين الى ثلاثة ملايين دولار يوميا من رسوم نقل النفط, ناهيك عن خسارة فرصة إعادة إنعاش تجارة النفط والغاز مع العراق.

القضية الثانية بالنسبة للعراق تتمثل بالمياه. فالبلاد مرت بسنة أخرى من الجفاف شهدت فيها اختفاء بحيرات واهـوار مع انحسار لتدفقات

IRAQ COPY

المياه في نهري دجلة والفرات القادمة من بلدان أعالي النهر المجاورة, تركيا وإيـران, وهو ما أرغم العراق على اتخاذ تدابير يائسة مثل نصب مضخات مياه جديدة لاستخراج الماء من أراض جافة قريبة من الأنهار. وهذا الوضع شديد القساوة بقدر تعلق الامر بالروافد القادمة من إيران مثل الزاب الأسفل والذي تم اغلاق مياهه من قبل إيران لمدة أسابيع, ونهر الفرات الذي يقول المسؤولون العراقيون في مجال المياه بانه يجف قبل ان يلتقي نهر دجلة في البقعة الشهيرة قرب مدينة البصرة. في شهر تموز, ورد في تقرير لمنظمة الغذاء والزراعة في العراق ان عمق نهر الفرات وصل الى 56 سنتمتر في محافظة الناصرية وهو ما تسبب في جفاف 90 بالمائة من الاهوار المجاورة.

القضية الثالثة هي الامن, وتحديدا وجود حزب العمال الكردستاني على الأرض العراقية الممتدة من السليمانية ومخمور في الشرق الى جبال قنديل الوعرة في الشمال وحتى سنجار بالقرب من الحدود السورية في الغرب. لقد شنت تركيا غارات عديدة من اجل اضعاف حزب العمال داخل العراق واصرت على قيام بغداد واربيل باتخاذ إجراءات لإنهاء «فايروس» الحزب المستمر بالانتشار, من وجهة نظر انقرة, على امتداد المئات من الاميال الى الجنوب من الحدود التركية. العراق يمتلك مشاكله الخاصة مع حزب العمال الكردستاني والذي يمثل وجوده ووجود الكيانات المرتبطة به, جاذبا للعمليات التركية العسكرية العنيفة ومزعزعا للاستقرار في سنجار التي دمرتها حرب داعش الى الغرب من محافظة نينوى.

استمرار الانسداد

بخصوص حزب العمال الكردستاني, كرر وزير الخارجية التركي هاكان فيدان القول بان وجود الحزب يجب ان توضع نهاية له, سواء بالتعاون مع بغداد او مع أربيل. المشكلة ان كلا من بغداد واربيل لا يمتلكان القوة والإرادة السياسية للعمل على ذلك بشكل حازم. ان قدرة المركز والاقليم على التحرك تقيدها تعقيدات الكلف المادية والسياسية وصعوبة قتال قوة غير نظامية متماسكة, بحكم ان التنظيمات المرتبطة بالحزب, تحديدا وحدات مقاومة سنجار, تتمتع بدعم محلي كبير في داخل سنجار, حيث

IRAQ COPY

ينظر اليها كمدافع شرعي عن الأقلية اليزيدية المنكوبة. والأحزاب الحاكمة في أربيل لا تنظر الى حزب العمال بنفس الطريقة. في الوقت الذي يعتبر فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل حزب العمال الكردستاني كخصم له, يتعامل الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية معه بعين العطف, إذا لم يكن داعما له. هناك ادلة أيضا على وجود تعاون متنام بين وحدات المقاومة في سنجار مع الفصائل المسلحة القوية والمدعومة من إيران ضمن قوات الحشد الشعبي, والتي تدعم الهجمات بالضد من القوات التركية داخل العراق. ولذلك ليس من المستغرب عدم قدرة رئيس الوزراء العراقي على فعل شيء أكثر من ابلاغ مبعوث انقرة بان حكومته مستعدة للتعاون مع تركيا لمنع حدوث هجمات تستهدف تركيا من داخل بلاده, في إشارة الى الاعمال التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني, ولكنه دعا تركيا الى تجنب القيام بعمل عسكري منفرد يشكل حرجا لكل من بغداد واربيل.

التقدم في ملف المياه كان مخيبا للآمال بشكل كبير أيضا. أشادت حكومة السوداني بالاتفاق الجديد بين البلدين والذي تم تشكيل لجنة مشتركة تتعلق بقضايا المياه على ضوئه. هذا الترتيب أيضا لا يرتقي الى حجم الازمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتفجرة في الوقت الحاضر. لم تقم انقرة فقط بعدم التعهد بالقيام باي اطلاقات مائية لحماية المجتمعات التي تعتاش على نهر الفرات ـ قدرت منظمة الهجرة الدولية بان ثلث النازحين البالغ عدده 85 ألف عراقي تركوا ديارهم بفعل شحة المياه كانوا من سكنة محافظة ذي قار بمحاذاة النهر ـ لكن حقيقة تشكيل مثل هكذا لجنة ما هو الا إعادة طرح لاتفاقية عقدت في عام 2021 خلال فترة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي.

فيما يتعلق بقضية النفط, والذي تمتلك فيه انقرة حرفيا مفتاح السيطرة, لم ينتج عن المحادثات الأخيرة أي اتفاق. والمماطلة التركية كانت واضحة الى درجة كبيرة. حيث قال المسؤولون الاتراك بأنهم يحتاجون المزيد من الوقت للتأكد من سلامة الانبوب ومستودعات الخزن في ميناء جيهان على البحر المتوسط بعد الزلزال الذي ضرب تركيا في السادس من شهر شباط الماضي. هذا الامر لا يمكن تصديقه نظرا لان تدفق النفط استمر

IRAQ COPY

لمدة 46 يوما بعد الزلزال, وتوقف في الخامس والعشرين من شهر اذار بعد ساعات من اعلان غرفة التجارة العالمية للحكم بصالح العراق. بكل تأكيد لم يكن الامر مصادفة, بدلا عن ذلك, تستخدم تركيا الانبوب العراقي التركي كورقة مساومة تتمسك بها للحصول على تنازلات في مجال النفط والامن مع أربيل وبغداد. وأخبر مسؤول عراقي مطلع على المحادثات شبكة رويترز بان لم يكن الامر سهلا للوصول الى اتفاق على المدى القريب وهناك الكثير من القضايا الشائكة. لدى تركيا مطالب وشروط تحتاج الى المزيد من المحادثات. وتشير التقارير من داخل العراق الى انه بالإضافة الى تقليل حجم الاضرار التي ينبغي ان تدفع عنها (قدرتها المحكمة بمليار ونصف المليار دولار) , لدى تركيا مطالب صعبة أخرى, منها تخفيضات كبيرة على أسعار النفط واسقاط الدعاوى بالضد منها ورفع رسوم نقل النفط الى سبع دولارات للبرميل الواحد (خلافا للحد الأعلى السابق المقدر ب 1.18 دولار وفقا للاتفاقية الحالية للأنبوب, والتي تم تجديدها في عام 2010) , ودفع تعويضات عن كلف صيانة الانبوب.

ورقة نفوذ العراقية غير المستخدمة

من المفارقات التي افرزتها خطوة تركيا بتمديد ايقاف الصادرات العراقية (سواء الفيدرالية او من إقليم كردستان) هي توحيد مصالح أربيل وبغداد للمرة الأولى منذ زمن طويل حيث تحتاج كل من بغداد واربيل الى ان يصل النفط الشمالي الى الأسواق العالمية.

ومع تعرض المصلحة المشتركة للخطر, وفي ضوء الالتقاء الأخير في موقفهم من قضايا إدارة الموارد النفطية, والتي انعكست في موافقة أربيل في شهر نيسان الماضي السماح لشركة النفط الوطنية العراقية بالأشراف على صادراتها النفطية فان باستطاعة بغداد واربيل قلب الطاولة على تركيا.

مع المزيد من الخطوات التقنية التي تم اتخاذها بالتماشي مع الاتفاق السياسي الذي عقد في نسيان الماضي, فان باستطاعة أربيل وبغداد ان يكونوا بموقف قوي حيال موضوع النفط أكثر مما يتم تصوره. المسالة الجوهرية تتعلق بزيادة توظيف النفط المستخرج من كركوك وإقليم

IRAQ COPY

كردستان في داخل القطاعات العراقية, تحديدا المصافي, والى درجة اقل المصانع. فاي استراتيجية شاملة يجب ان تنظر الى النفط على انه سلعة تبادلية, يمكن استخدام البراميل المتدفقة الى أي مكان اخر يخلق أكبر عائد اقتصادي ممكن. مثل هكذا استراتيجية يمكن ان تتضمن عدة تكتيكات:

الأولى, هناك حاجة للقيام بخطوات تضمن ان الطاقة القصوى لمصافي كلك وبرزان ونينوى ودوكان في إقليم كردستان والتي يمكنها ان تعالج 230 ألف برميل من النفط يوميا لامتصاص أكبر قدر من الناتج المتكدس لتلبية الاحتياجات الداخلية على المستوى الوطني ولربما تصدير فوائض المواد المكررة.

ثانيا, استخدام الناقلات البرية لنقل النفط الكردي الى المصافي والمعامل في جنوب ووسط العراق. هذا الامر قد يحل محل المواد الخام القادمة من حقول البلاد الجنوبية ويوفر مزيدا من النفط المخصص الى التصدير. ان كلفة نقل شحنة نفط لمسافة 420 ميل من كركوك الى مصفى كربلاء الذي تم بناءه مؤخرا والذي تبلغ قدرته التكريرية 140 ألف برميل يوميا ستكون اقل بكثير من كلفة السبعة دولار التي تطالب بها تركيا. وعلى سبيل المقارنة, فان نقل النفط العراقي الخام عن طريق الشاحنات من مدينة كركوك الى مصفى الزرقاء يكلف الأردن 6.80 دولار لكل برميل.

ثالثا, على المسؤولين في بغداد واربيل الاخذ بنظر الاعتبار التخطيط المستقبلي لضمان وجود البنية التحتية المطلوبة للسماح لمئة وخمسون ألف برميل إضافي من النفط المنتج في كردستان للتدفق نحو مصفى بيجي, والذي تبلغ قدرته التكريرية تقريبا نفس هذه الكمية والذي يخضع الان لعملية إعادة اعمار, من المؤمل ان يعود بعد الانتهاء منها الى العمل بحلول نهاية عام 2024.

هنالك بعض المصاعب التي يتوقع تناميها في الوقت الذي تحاول فيه أربيل وبغداد دمج قطاعيهما النفطيين بشكل أكبر لكن حكومة المركز والاقليم لديهما القدرة على التكيف مع الحظر التركي المستمر للتصدير وعوائد هذا الاندماج قد تعود بنفع كبير على الطرفين. بإمكان بغداد واربيل تحويل النفط من قضية يحتاج العراق فيها الى انقرة الى ورقة

مساومة يضغط بها على تركيا. وبالإمكان تقديم نفط بسعر مخفض الى تركيا اذا ما قامت الأخيرة بالقيام بالمثل من ناحية وضع شروط معقولة تتعلق باستخدام أنبوب النفط العراقي التركي وابداء تركيا تعاونا اكبر في مجال حل ازمة العراق المائية.

وهناك منافع قد تحصل عليها تركيا أيضا. فمع توافق الرؤى بين أربيل وبغداد حول إدارة الصادرات النفطية, فان التراجع في المخاوف يمكن ان يساعد العراق على الاستثمار لتعظيم الإنتاج من حقول كركوك لتصديره عن طريق تركيا وزيادة الأرباح الناجمة عن استخدام الانبوب العراقي التركي. ان إيجاد حل لاحتياجات العراق المائية الماسة ستخلق ظروفا أكثر مثالية للشركات التركية في مجال تحديث أنظمة العراق الاروائية, تعود بالنفع على البلدين النهريين. وبإمكان بغداد أيضا النظر في إمكانية منح الضوء الأخضر الى إعادة احياء خطط سابقة يباع بموجبها غاز كردستان الى تركيا.

اما قضية حزب العمال فأنها ستبقى وعلى المدى المنظور قضية صعبة الحل لكنها يجب ان لا تحول دون تحقيق البلدين الجارين لأي تقدم في مجالات أخرى. على العراق وتركيا ان ينظرا الى ان الوفرة النفطية والمائية اللتان يتمتعان بهما كفرصة للاندماج والاعتمادية المتبادلة بدلا من الصراع والاستغلال.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- ثلاث ملفات رئيسية تحكم العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا وهي المياه والنفط وانتشار حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا في داخل الأراضي العراقية.
- ارتفع معدل التبادل التجاري بين العراق وتركيا الى مستويات غير مسبوقة منذ عام 2003, حيث اصبح العراق احد اكبر المستوردين للبضائع والمنتجات التركية, بالمقابل تستورد تركيا جزء كبير من احتياجاتها النفطية من العراق.
- أخفقت بغداد وانقرة في نقل النجاحات المتحققة في الجانب الاقتصادي والتجاري الى الميادين الأمنية والسياسية والتعاون المثمر في مجال المياه.
- أسهمت الانقسامات الداخلية والخلافات السابقة بين حكومة المركز وحكومة إقليم كردستان حول صلاحيات تصدير النفط والغاز المنتج من داخل أراضي الإقليم في ضعف موقف العراق التفاوضي مع تركيا بخصوص كلف النفط المصدر عبر الانبوب العراقي التركي.
- توظيف العراق للاتفاق السياسي الأخير بين بغداد واربيل وحكم غرفة التجارة الدولية بخصوص دفع تعويضات من قبل تركيا عن تصدير نفط الإقليم من دون موافقة العراق واستخدام العراق لعلاقاته الاقتصادية الهامة مع تركيا للحصول على تنازلات في مجالات المياه وزيادة حصة العراق من الاطلاقات المائية الضرورية جدا للحفاظ على ديمومة النظام البيئي في العراق

كبير الجواسيس الذي أصبح وزيراً للخارجية قد يعيد رسم سياسة تركيا الخارجية حيال العراق

الكاتب:

مهمت الاجا

باحث أكاديمي مختص بالعراق والسياسات الكردية الإقليمية والفصائل المسلحة الشيعية في الشرق الأوسط. يعمل حاليا كمراسل دبلوماسي وزميل غير مقيم في مركز الشرق الأوسط للدراسات ومقره في انقرة.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/turkeys-spymaster-turned-foreign-minister-could-reshape-iraq-policy/

التاريخ:

23 حزيران 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

وزير الخارجية التركي الجديد هاكان فيدان هو أحد مهندسي التحول التركي نحو الفاعلية الجيوسياسية والتي اندمجت فيها الابعاد الأمنية والاستخبارية مع ميدان السياسة الخارجية والتي دفعت تركيا للتدخل في ليبيا وسوريا والعراق واليمن وإقليم ناگورنو-كارباخ خلال العقد الماضي. كشخص صاحب خبرة في مجال السياسية الخارجية والذي كان تخصصه الأكاديمي خلال دراسته للدكتوراه يتمحور حول دور المخابرات في السياسة الخارجية, قد يكون فيدان قادرا على تعزيز الركيزة الاستخبارية في الدبلوماسية التركية. في ضوء التوسع الأخير في العمليات العسكرية التي تشنها تركيا بالضد من حزب العمال الكردستاني في العراق, وبالإضافة الى اتصالات فيدان مع اللاعبين السياسيين الاكراد ودوره الرئيس في تناول الملف العراقي, فان تعيينه في منصب وزير الخارجية يمكن ان يؤدي الى انتقالة نوعية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق.

IRAQ COPY

منذ انتصاره الهام في الانتخابات التكميلية التي أجريت في الثامن والعشرين من شهر أيار الماضي, قام الرئيس التركي رجب طيب اردوغـان بسلسلة من التعيينات الحكومية المفاجئة. أبرزها تعيين هاكان فيدان والذي ترأس جهاز المخابرات الوطنية لمدة 13 عاما كوزير للخارجية. وحل محل هاكان كرئيس لجهاز المخابرات إبراهيم كالين, الناطق السابق باسم رئاسة الجمهورية والذي عمل أيضا كمستشار لاردوغان في مجال السياسة الخارجية والامن وعمل بشكل قريب مع هاكان فيدان في الماضي. التعاون بين الاثنين قد يوسع من التداخل العملي بين جهاز الاستخبارات الوطنية ووزارة الخارجية.

كان فيدان أحد مهندسي التحول التركي نحو الفاعلية الجيوسياسية والتي اندمجت فيها الابعاد الأمنية والاستخبارية مع ميدان السياسة الخارجية والتي دفعت تركيا للتدخل في ليبيا وسوريا والعراق واليمن وإقليم ناگورنو-كارباخ خلال العقد الماضي. كشخص صاحب خبرة في مجال السياسية الخارجية والذي كان تخصصه الأكاديمي خلال دراسته للدكتوراه يتمحور حول دور المخابرات في السياسة الخارجية, قد يكون فيدان قادرا على تعزيز الركيزة الاستخبارية في الدبلوماسية التركية. في ضوء التوسع الأخير في العمليات العسكرية التي تشنها تركيا بالضد من حزب العمال الكردستاني في العراق, وبالإضافة الى اتصالات فيدان مع اللاعبين السياسيين الاكراد ودوره الرئيس في تناول الملف العراقي, فان تعيينه في منصب وزير الخارجية يمكن ان يؤدي الى انتقالة نوعية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق.

حزب العمال الكردستاني لا يزال مصدر القلق الرئيس

تذبذبت العلاقات العراقية التركية منذ الغزو الأمريكي للعراق في سنة 2003. في بادئ الامر, اتبعت انقرة سياسية استثمرت في الخلافات ما بين اربيل وبغداد. ولكن, منذ فشل الاستفتاء على استقلال إقليم كوردستان في عام 2017, عملت تركيا مع كل من بغداد واربيل كطرفين يكمل أحدهما الاخر, بدلا من التلاعب بهما عن طريق تحريض أحدهما ضد الاخر. تتمتع انقرة وبغداد بعلاقة استراتيجية مهمة جدا, لكن بعض القضايا العالقة أبقت البلدين على خلاف. أحد أكثر التحديات التي تواجه هذه العلاقة هو العمليات العسكرية التركية بالضد من حزب العمال الكردستاني والقواعد العسكرية التركية في العراق والتي تثير حفيظة العراق منذ

IRAQ COPY

زمن بعيد لكنها مسائل جوهرية ضمن السياسة التركية حيال العراق.

لما يزيد على الأربعين عاما, حاربت تركيا حزب العمال الكردستاني والذي يتمركز في سلسلة جبال قنديل في شمال العراق منذ نهاية التسعينات. هذا الحزب مصنف كجماعة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. ومنذ عام 2016, ومع تنامي القدرات الاستخبارية والبشرية لجهاز الاستخبارات الوطني, قام الأخير بتوسيع نشاطاته العسكرية بالضد من حزب العمال في شمال العراق, وخاصة في سنجار والسليمانية ومخمور. في شهر نيسان, قامت طائرة مسيرة تركية بشن غارة بالقرب من مطار السليمانية مستهدفة رتلا اشتمل على ثلاثة شخصيات عسكرية أمريكية ومظلوم عبدي, قائد قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكيا, والتي يتألف القسم الأكبر منها من افراد من حزب العمال الكردستاني بفرعه السوري. (الولايات المتحدة, والتي تتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية في سوريا في الحرب ضد الدولة الإسلامية في العراق والشرق الأوسط, لا تعتبر قوات سوريا الديمقراطية منظمة إرهابية.)

وكان العديد من المسؤولين العراقيين قاموا بإدانة العمليات العسكرية التركية كخرق صارخ للسيادة ولتطلعاتهم الوحدوية. لقد طلبت بغداد مرارا من انقرة الانسحاب من قاعدة بعشيقة العسكرية بالقرب من الموصل, وقامت الجماعات المسلحة المدعومة من إيران بمهاجمة المواقع التركية في شمال العراق.

انقرة, والتي تفضل استمرار الوضع القائم بين أربيل وبغداد وتعارض الاستقلال الكردي, تدعم التوازن بين الحزبين الكرديين الرئيسيين ـ الديمقراطي الكردستاني في أربيل والاتحاد الوطني في السليمانية. لتركيا علاقات قوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب الروابط السياسية والتجارية الوثيقة التي يمتلكها الطرفان والتشابه في الرؤى حول مواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. من ناحية أخرى, شهدت العلاقات التركية مع الاتحاد الوطني الكردستاني مؤخرا توترات جدية نظرا للارتباطات المزعومة مع حزب العمال الكردستاني. وبالرغم من ان التوقعات تشير الى ان فيدان والذي ينتمي الى القومية الكردية وله علاقات مقربة مع الفاعلين السياسيين الاكراد في العراق سيحافظ على صلاته المقربة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني, الا ان الضغط التركي على حزب العمالي سيستمر على الأرجح.

بعد فترة وجيزة من الهجوم الذي استهدف مطار السليمانية, استضاف فيدان قوباد الطالباني, نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان وعضو الاتحاد الوطني الكردستاني, في انقرة, حيث عبر فيدان عن عدم رضا تركيا على علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني مع قوات سوريا الديمقراطية وحزب العمال الكردستاني. اذا ما اتخذ الحزب الديمقراطي الكردستاني خطوات للنأي بنفسه عن قوات سوريا الديمقراطية وحزب العمال الكردستاني, ربما سيكون من السهل لأنقرة ان تنخرط دبلوماسيا وبشكل علني مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. تطالب انقرة من الاتحاد الوطني الكردستاني (ومن بغداد أيضا) بالتعامل مع مشكلة حزب العمال الكردستاني بنفس درجة الحزم التي اظهرها الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكوزير للخارجية, سيستخدم فيدان كل من الأساليب الاستخباراتية والدبلوماسية عن طريق دمج السياسة الأمنية ضمن المبادرات الدبلوماسية التركية, ضمن مسعاه للضغط على حزب العمال الكردستاني.

لن يتم اهمال السنة

تقدر تركيا علاقاتها مع السكان السنة في العراق والنابعة من روابط تاريخية وفكرية وجغرافية مختلفة. وقاد هذا الامر تركيا للعمل على إعادة دمج السنة داخل العملية السياسية بعد الإطاحة بصدام حسين, بالرغم من محدودية التأثير التركي على العراق خلال السنوات الاولى بعد غزو عام 2003, تحديدا مع الفاعلين الشيعة, والذين يمثلون المصدر المهيمن للسلطة السياسية في البلاد. ضمن ديناميات السياسة العراقية الحالية, تتمتع تركيا بعلاقات سليمة مع الحكومة التي يقودها الشيعة برئاسة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني.

ركزت تركيا بعد انتخاب عام 2021 البرلمانية على توحيد الفاعلين السنة المشتتين, هذه الانتخابات التي تلاها صراع طويل من اجل تشكيل الحكومة. قام فيدان بتنظيم لقاءات عديدة بين اردوغـان واثنين من السياسيين السنة المتنافسين وهما خميس الخنجر ومحمد الحلبوسي في عامي 2021 و2022. وجود فيدان في الصورة مع الزعماء العراقيين السنة والتي تم نشرها بعد لقاء اجري في شهر شباط عام 2022, دلت على العلاقة القريبة حتى وان كان هذا الامر قد تسبب بإثارة حفيظة بغداد بشكل قوي ولكن لفترة وجيزة من الزمن.

ان انقرة واعية من ان الحكومة العراقية تتألف من أحزاب موالية لإيران

IRAQ COPY

وبإمكانها ارغام السنة على الاصطفاف بشكل قريب مع طهران, وهو امر متوقع نظرا للبراغماتية التي يتمتع بها كل الحلبوسي والخنجر وعلاقتهما الوثيقة مع الجماعات الموالية لإيران. لهذا السبب, من المؤكد ان فيدان سيستمر بدبلوماسية الباب الخلفي التي عرف بها لدمج العراقيين السنة في الحياة السياسية العراقية. وبالرغم من رفض انقرة التصور القائل بانها تدعم السياسيين السنة فقط, الا ان هذا الامر اتضح على ارض الواقع, ومن المرجح ان تستمر انقرة بهذه الجهود وتشجيع استمرار الاتصالات بين القادة السنة والاكراد البارزين.

الحاجة الى مراجعة الملف التركماني

اتبعت تركيا ومنذ فترات طويلة سياسة حماية حقوق التركمان العراقيين, والتي تتمحور حول دعم جبهة تركمان العراق, وهو تحالف سياسي تركماني. ولكن, من غير المرجح ان هذه الاستراتيجية نجحت بالوصول الى كل السكان التركمان, والذين تدعي تركيا بان عددهم يصل الى مليونين نسمة. حوالي نصف التركمان في العراق هم من الشيعة, والنصف الاخر هم من السنة. منذ شهر اذار عام 2021, دخل الزعيم السابق للجبهة التركمانية أرشد الصالحي في صراع قيادة مع خلفه حسن توران وهو ما يؤشر الهشاشة في السياسة والمجتمع التركماني بشكل يجعل من وجود تأثير تركي واسع ومستدام على اقلية اثنية مهمة امرا محفوفا بالتحديات.

مع احتدام القتال بالضد من الدولة الإسلامية في العراق والشام, صار الانقسام بين الشيعة والسنة التركمان أكثر وضوحا. في الوقت الذي تقارب فيه التركمان الشيعة مع الجماعات الموالية لإيران, كان هنالك تصور بان تركيا وضعت التركمان السنة في المقدمة. ان ظهور فيدان في شهر أكتوبر عام 2022 مع الجبهة التركمانية العراقية تمت قراءته على انه استعراض صريح للدعم التركي لحسن توران والذي يعتقد البعض بانه متحالف مع الاخوان المسلمين, وهو امر يؤثر سلبا على علاقات تركية مع التركمان الشيعة. ومن غير الواضح اذا ما كانت سياسة انقرة حيال التركمان ستشهد تغيرا مع قيادة فيدان لوزارة الخارجية. ومهما يكن من الامر, اذا لم تقم تركيا بتغيير الصورة التي تظهر بان اشتراكها في السياسة التركمانية يتركز على الجبهة التركمانية العراقية والسنة فان ازمة السياسات التركمانية ستزداد سوءا.

الروابط الاقتصادية في مقدمة الأولويات

تجسدت أولويات السياسة التركية المعلنة حيال العراق بالأمن ووحدة الأراضي العراقية والعلاقات الاقتصادية. فيما يتعلق بهذه الأخيرة, بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عشرين مليار دولار في عام 2022, فالعراق وتركيا شريكان تجاريان رئيسيان, ونمت التجارة بين البلدين بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. نتيجة لذلك, تسعى تركيا لفصل روابطها الاقتصادية مع العراق عن القضايا السياسية والأمنية.

مستقبلا, سيكون الانتهاء من مشروع طريق التنمية الضخم والذي يعرف أيضا بالقناة الجافة ـ طريق سريع وخط سكة حديد يبدأ من مدينة البصرة العراقية ويمتد الى تركيا ـ ميدانا مهما للتعاون العراقي التركي وبشكل استثنائي. ومن المؤمل ان يتحول المشروع الى محور للنقل بين اسيا واوربا, مع ادعاء اردوغان بان المشروع الذي تبلغ تكلفته 17 مليار دولار لديه الامكانية ليكون «طريق حرير جديد في المنطقة.» في الوقت نفسه, تسعى تركيا للتفاوض حول التعويضات التي فرضتها محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية في باريس في حكم يتعلق بالخلاف طويل الأمد حول صادرات النفط الخام من كردستان العراق. وأوقفت انقرة 450 ألف برميل نفط يصدر يوميا من شمال العراق من خلال الانبوب العراقي التركي في الخامس والعشرين من شهر اذار.

بعد تسلمه لمنصب وزير الخارجية, صرح فيدان بانه يسعى الى المزيد من التطوير للرؤية التركية في مجال السياسة الخارجية. من غير المرجح ان تشهد ديناميات العلاقة العراقية التركية تغيرات كبرى خلال فترة تسنم فيدان للمنصب, لكن يمكن ان يحدث فيدان نقلة نوعية من ناحية النهج المتبع عن طريق مأسسة البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية ضمن اطارها الدبلوماسي. ومهما يكن من الامر, نظرا للازمة الاقتصادية المتفاقمة في تركيا, ستحاول انقرة وضع الاقتصاد في مقدمة أولوياتها وضمان ان أي تغيير في سياستها لا يسهم في تقويض روابطها الاقتصادية مع العراق.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- قد يسهم وصـول وزيـر خارجية جديد ذو خلفية امنية واستخباراتية في تركيز السياسة الخارجية التركية حيال العراق على الملفات المتعلقة بالتحديات التي تواجهها تركيا والمتمثلة بانتشار مقاتلي حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا في مساحات واسعة من شمال العراق.
- ان العلاقة المقربة والخاصة التي يتمتع بها وزير الخارجية التركي الجديد مع الرئيس رجب طيب اردوغان, بالإضافة الى العلاقات الشخصية التي استطاع بناءها خلال فترة عمله في المجال الاستخباري مع قيادات وشخصيات وكيانات عراقية, ستمنحه دورا أكبر في رسم السياسات التركية حيال الملف العراقي.
- على الرغم من ان اهتمامات الوزير الجديد تتمحور في معظمها حول قضايا وملفات امنية, الا ان ذلك لا يعني حدوث تراجع للأولويات الاقتصادية التركية والتي تشكل عماد العلاقات التركية العراقية حيث ستظل الروابط التجارية بين العراق وتركيا في مقدمة الاهتمامات التركية بسبب حجم العوائد والمنافع التي تعود على الاقتصاد التركي من صـادرات لمنتجات محلية واستيراد لمصادر الطاقة من نفط وغاز.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks